

جعل الركود والذوات طائفتين عليهما من كما افترقا سبق بعنت  
 بنت وما ايضا بنتا ابن بنت وترك ايضا ابن بنت بنت بن  
 الفتوة بنت بنت  
 سيدهم اي بنت بنت بين الابن والبنت  
 انلا تا بنت بنت بنت لانها ذاتا جنتين  
 فكانتا بنتان من جهة الام وبنتك ابن اخراين من جهة الاب  
 وج صدار المت كانه تركت اربع بنات وابنا واحدا فكون بنتاه  
 اي بنتا المال للبنتين ذواتا جنتين وثلثة لابن ذي جهة  
 الواحدة وعندكم بقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهما  
 للبنتين اثنا عشر وسهوا عشرة عشر سهما من قبل ابهما  
 وستة اسهم من قبل امهما وللابن ستة اسهم من قبل امه  
 وهذا لان التسعة اولاد على البطن اثنتان فان على الخلاف فحما  
 وفيه ابناي وثلاث بنات فكلوا يكون امها على الابن  
 اساعد ينزل الى الابن ويقسم على الابن والبنتين امرجا  
 والتلا تة لا يستقيم على الاربعين فيضرب الاربعين في التسعة  
 فيصير ثمانية وعشرين منه نفع المسئلة فصل في الصنف  
 الثاني من فروع الارحام اولهم بالميرات اقربهم الى الميت من  
 الرجحة كان اي سواء كان من جهة الاب او جهة الام  
 او جهة جهة وقدمت ذلك فاب الام او اي من اب ام الام  
 وكذا اب ام الاب او اي من اب ام ام الاب واب ام ام  
 من اب ام الاب وقص على ذلك حال الجارات وعند الاستواء

في ذوات العرب من كان يدرب الى الميت بوارث متواطي  
 من يدرب اليه غيره لقوة واسطة عند ابي سهل الفرعي واي  
 فضل المضاف وعلى ابي عيسى البصري فتقدم يكون اب ام  
 الام او اي من اب ام الام وكان واسطة وهي جرة من جرة  
 واسطة من جرة حرمته وهو جرة فاسل لثرت مع ام الام  
 خلافا لابي سليمان الجوزجاني واي على النسق وعندما في  
 المتورفة المذكورة يكون المال بينهما الثلثا لثنتاه لاب ام الام  
 ثلثة لاب ام الام لان الاعنان في التسعة يطين يقع فيه ثلاث  
 ثم ينقل نصيب كل من يدرب اليه كرا قبل وفيه ان الحد الفاسد  
 لثرت مع الجرة العتيقة وقال صدر الشيرازي في فتاواه لثرت  
 الاصل والفقير لا يترجح لكونه مدليا الى الميت بوارث بطلا  
 الاولاد وذكر القزويني فرقا بينهما فقال لو قلنا ما لترجح لثرت  
 ذلك ليجعل المتوج تبعاً للتعهد وان خلاف المعقول ومنه هنا  
 لا يلزم في الاولاد وفيه لزاواسطة وان كانت تبعاً وجوا  
 لكنها اقوى من متبوعها الاموي ان المتوج يسقط بها والعبارة  
 بالقوة في حكم الشرح لاذ الوجه وان استوت درجاتهم في القوة  
 والنحل وليس فهم حديدي لوارث كاب اب ام الاب وام  
 اب ام الاب او كان كلهم يدلون بوارث كاب ام اب ام  
 الاب واب ام ام الام وانفقت صفة من يكون لهم المراد  
 بالصفة المذكورة والاموثة كما في المنا الاذلة فالمراد بالجرة  
 فيه متخاض فبني يوليها يبرق لا يتصور وهذا كاختلاف في

في ذوات

جعل الركود والذوات طائفتين عليهما من كما افترقا سبق بعنت  
 بنت وما ايضا بنتا ابن بنت وترك ايضا ابن بنت بنت بن  
 الفتوة بنت بنت  
 سيدهم اي بنت بنت بين الابن والبنت  
 انلا تا بنت بنت بنت لانها ذاتا جنتين  
 فكانتا بنتان من جهة الام وبنتك ابن اخراين من جهة الاب  
 وج صدار المت كانه تركت اربع بنات وابنا واحدا فكون بنتاه  
 اي بنتا المال للبنتين ذواتا جنتين وثلثة لابن ذي جهة  
 الواحدة وعندكم بقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهما  
 للبنتين اثنا عشر وسهوا عشرة عشر سهما من قبل ابهما  
 وستة اسهم من قبل امهما وللابن ستة اسهم من قبل امه  
 وهذا لان التسعة اولاد على البطن اثنتان فان على الخلاف فحما  
 وفيه ابناي وثلاث بنات فكلوا يكون امها على الابن  
 اساعد ينزل الى الابن ويقسم على الابن والبنتين امرجا  
 والتلا تة لا يستقيم على الاربعين فيضرب الاربعين في التسعة  
 فيصير ثمانية وعشرين منه نفع المسئلة فصل في الصنف  
 الثاني من فروع الارحام اولهم بالميرات اقربهم الى الميت من  
 الرجحة كان اي سواء كان من جهة الاب او جهة الام  
 او جهة جهة وقدمت ذلك فاب الام او اي من اب ام الام  
 وكذا اب ام الاب او اي من اب ام ام الاب واب ام ام  
 من اب ام الاب وقص على ذلك حال الجارات وعند الاستواء

في ذوات العرب من كان يدرب الى الميت بوارث متواطي  
 من يدرب اليه غيره لقوة واسطة عند ابي سهل الفرعي واي  
 فضل المضاف وعلى ابي عيسى البصري فتقدم يكون اب ام  
 الام او اي من اب ام الام وكان واسطة وهي جرة من جرة  
 واسطة من جرة حرمته وهو جرة فاسل لثرت مع ام الام  
 خلافا لابي سليمان الجوزجاني واي على النسق وعندما في  
 المتورفة المذكورة يكون المال بينهما الثلثا لثنتاه لاب ام الام  
 ثلثة لاب ام الام لان الاعنان في التسعة يطين يقع فيه ثلاث  
 ثم ينقل نصيب كل من يدرب اليه كرا قبل وفيه ان الحد الفاسد  
 لثرت مع الجرة العتيقة وقال صدر الشيرازي في فتاواه لثرت  
 الاصل والفقير لا يترجح لكونه مدليا الى الميت بوارث بطلا  
 الاولاد وذكر القزويني فرقا بينهما فقال لو قلنا ما لترجح لثرت  
 ذلك ليجعل المتوج تبعاً للتعهد وان خلاف المعقول ومنه هنا  
 لا يلزم في الاولاد وفيه لزاواسطة وان كانت تبعاً وجوا  
 لكنها اقوى من متبوعها الاموي ان المتوج يسقط بها والعبارة  
 بالقوة في حكم الشرح لاذ الوجه وان استوت درجاتهم في القوة  
 والنحل وليس فهم حديدي لوارث كاب اب ام الاب وام  
 اب ام الاب او كان كلهم يدلون بوارث كاب ام اب ام  
 الاب واب ام ام الام وانفقت صفة من يكون لهم المراد  
 بالصفة المذكورة والاموثة كما في المنا الاذلة فالمراد بالجرة  
 فيه متخاض فبني يوليها يبرق لا يتصور وهذا كاختلاف في